

مذكرة

باشرت لجنتنا عملها بالقيام بجولة على المسؤولين في الحكم شملت رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل ورئيس مجلس النواب الاستاذ كامل الاسعد ورئيس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان ووزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني ووزير الدفاع الوطني الاستاذ عصام خوري ، كما اجتمعت برئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في لبنان السيد ميشال اميفيه .

بنتيجة تلك الجولة توصلت لجنتنا الى رسم منهجية عمل يمكن ان تفضي الى حسم قضية المخطوفين ، وهذه المنهجية تقوم على تحريك بعثة الصليب الاحمر الدولي للكشف على اماكن وجود المخطوفين وايداع نتائج تحقيقاتها لدى اللجنة التي كانت الحكومة قد ألفتها برئاسة القاضي سامي يونس . فاذا ما تم ذلك فان الحكومة تكون قد حصلت على المعلومات التي يمكن ان تبني عليها المواقف اللازمة ، على المستويات السياسية او القضائية او الامنية ، لانها هذه القضية .

لقد تبين لنا منذ البداية ان بعثة الصليب الاحمر الدولي هي المرجع الوحيد ، الى جانب السلطة الرسمية ، الذي يستطيع ، بما له (اي الصليب الاحمر) من وزن وما يتمتع به من ثقة وخبرة في هذا المضمار ، ان يتولى الكشف الحسي على اماكن وجود المخطوفين لدى مختلف الاطراف الحزبية وتحديد مصيرهم . وهذا النوع من العمل ، كما يؤكد المسؤولون عن الصليب الاحمر الدولي نفسه ، هو اساسا من صلب اختصاصه . كان هذا ما حدا بنا منذ المنطلق الى اللجوء الى المسؤولين في الدولة من جهة ، و الى البعثة الدولية للصليب الاحمر من جهة ثانية .

من المعلوم ان قواعد العمل التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي تعلي عليه السرية التامة . وقد صرح لنا رئيس البعثة في لبنان انه لا يستطيع ان يطلعنا على نتائج اي عمل يقوم به وان النتائج التي يتوصل اليها تبقى محفوظة بينه وبين الجهة الحزبية التي أجرى التحقيقات لديها ، اما الصليب الاحمر فيستخدم تلك النتائج حصرا لابلاغها افراديا لذوي المخطوفين ، كل في ما يخصه .

ولما كان هذا الواقع لا يسمح للسلطة ان تستفيد من المعلومات المتجمعة من اجل اتخاذ مايجب من خطوات في اطار مسؤلياتها تجاه المخطوفين ، فقد أصرت لجنتنا على الصليب الاحمر بأن يودع نسخة من نتائج تحقيقاته لدى لجنة سامي يونس باعتبارها ذات صفة رسمية . فأبدى الصليب الاحمر استعداداه لطبية هذا الطلب شرط ان تأذن له الاطراف الحزبية المختلطة بذلك صراحة . وقد طالبنا رئيس البعثة الدولية في بيروت بأن يسعى الى الحصول على مثل هذا الاذن وعرضنا خدماتنا لتسهيل مهمته في هذا السبيل .

وكان العقيد سيمون قسيس ، رئيس مديرية المخابرات في الجيش ، قد زار رئيس لجنتنا الدكتور سليم الحص في مكتبه في صدد موضوع المخطوفين والدور الذي يمكن ان يتولاه الصليب الاحمر الدولي في هذا الشأن . وفي اتصال هاغي جرى فيما بعد طلب الدكتور الحص من العقيد قسيس التنسيق مع رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في بيروت ومساعدته على الحصول على الاذن المطلوب من مختلف الاطراف الحزبية . وبعد حين اتصل العقيد قسيس بالدكتور الحص ليلفغه استعداد كل الاطراف للتعاون مع الصليب الاحمر فشدد الدكتور الحص على الاهمية القصوى التي تعلقها لجنتنا على تضمين الاذن تصريحاً من الاحزاب يسمح للصليب الاحمر الدولي بايداع نتائج التحقيقات لدى لجنة سامي يونس .

ونستطيع القول ان كل الاتصالات التي اجرتها لجنتنا بعد ذلك مع الصليب الاحمر الدولي ومع سائر الجهات الرسمية كانت لا تترك مجالا للشك في حصول الصليب الاحمر الدولي على الاذن المطلوب بالمعنى اللازم .

ولكن للأسف بدأت بنهاية الاسبوع الفائت تشرح اخبار مفادها ان الصليب الاحمر الدولي قد انجز مهمته وانه لم يودع نتائج تحقيقاته لجنة سامي يونس كما هو مفروض . ثم صدر عنه بيان في الصحف يفيد انه لم يفعل لانه لم يحصل على أذونات صريحة بذلك من الاطراف الحزبية الثلاثة التي يتعاطى معها . ولدى اجتماع لجنتنا بنائب رئيس البعثة الدولية في بيروت (نظراً لغياب رئيسها خارج البلاد) صباح الثلاثاء في ١٠ / ١ / ١٩٨٤ ، أكد لنا ان قيادة " القوات اللبنانية " هي التي امتنعت عن اعطاء الاذن بالمعنى المطلوب . اما الطرنان الآخراى حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، فقد ابدى استعدادهما لاعطاء الاذن بالمعنى المطلوب شرط الحصول على نظيره من القوات اللبنانية .

ان لجنتنا بالطبع لا تملك من الامكانيات والسلطات ما للدولة . اما وقد اصطد منا في مساعينا بعقبات تتجاوز قدرتنا على تذليلها ، وهي نابعة من خط العمل الذي يلتزمه الصليب الاحمر الدولي ، فاننا جئنا بذكرتنا هذه لنطلب من الدولة اما ان تقنع الصليب الاحمر بالتجاوب مع مطالبنا او ان تقوم الدولة بوسائلها الخاصة ومن خلال الاجهزة المختصة بما لا يقوم به الصليب الاحمر الدولي .

كنا منذ البداية نتوخى ان تكون الدولة طرفا متحركا نشطا في قضية المخطوفين ، وقد سعينا لان يلعب الصليب الاحمر الدولي دورا يكون من شأنه وضع المعلومات اللازمة في يد الدولة لكي تتمكن من اتخاذ الموقف الملائم في ضوءها وبالتالي اداء الدور الطبيعي المطلوب منها حيال قضية المخطوفين .

فاذا بنا امام قيود صارمة يلتزمها الصليب الاحمر في اسلوب عمله تجعل ثمة ذلك العمل غير قابلة للاستثمار من قبل الدولة ، لذلك وجدنا ان لا مندوحة عن أحد أمرين : اما ان تقنع الدولة الصليب الاحمر بضرورة الخروج عن سمة المعهود عند نقطتين محددتين ، واما ان تقوم هي بالعمل المطلوب لسد النقص الحاصل بسبب القيود الشديدة التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي . ولجنة سامي يونين يمكن ان تكون هي صاحبة المبادرة في كل هذا باسم الدولة .

لجنة دارالفتوى لقضية المخطوفين

مرفقات :

- ١ - بيان صحافي في ١٤ / ١١ / ١٩٨٣
- ٢ - كتاب لجنة دارالفتوى للصليب الاحمر الدولي بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٨٤